عاشور: عجز الإدارة الحكومية وراء العجز في الميزانية

قال النائب صالح عاشور إن عجز الإدارة الحكومية وراء العجز في ميزانية الدولة. وأضاف عاشور بأن عجز الميزانية هو الأكبر منذ سبع سنوات وتصل قيمته الى 14 مليارا بسبب انخفاض أسعار النفط وعجز الإدارة الحكومية للأزمة بطريقه سليمة ولذلك زادت المصروفات وقلت الإيرادات غير النفطية بل والنفطية كذلك.

وافق على ربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية.. واعتمد الحساب الختامي «2018/2019»

مجلس الأمة يقر الميزانية العامة للدولة والتوصيات الواردة بشأنها ويحيلها للحكومة

رياض عواد

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة مجلس الأمة المكملة لجلسة الثلاثاء، والتي طالبت الحكومة بسرية الجلسة، ثم أخلا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قاعة (عبدالله السالم) من الحضور للنظر في الحالة المالية للدولة في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة.

وقال وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص في مداخلة له في الجلسة الخاصة أثناء بداية بند عرض وزير المالية الحالة المالية للدولة: "الحكومة تطلب مناقشة الحالة المالية في جلسة سرية".

وأضاف الحريص: إن "ذلك يأتي من أجل الصالح العام لوجود بيانات وأرقام كما يأتي استنادا إلى المادة (69) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة".

وتنص المادة (69) من اللائحة الداخلية للمجلس على أن "جلسات مجلس الأمة علنية ويجوز عقدها سرية بناء على طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة أعضاء على الأقل وتكون مناقشة الطلب في جلسة سرية".

وقد صوت 12 نائبا مع علنية الجلسة و36 ضدها، وقال النائب عبدالله الكندري منتقدا سرية المناقشة: "صوّت قبل قليل مع 11 نائبا فقط بعدم سرية جلسة مجلس الأمة لمناقشة الحالة المالية للدولة مقابل 36 صوتا يرون بالسرية. مع الأسف أغلب الدول تعلن عن ميزانياتها بالعلن بكل شفافية إلا نحن نناقش العجز علنًا والميزانية سراً.

توصيات من المجلس

وبعد استئناف الجلسة علنا قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم: إن المجلس اطلع في جلسة سرية على الحالة المالية للدولة، وانتهى إلى عدد من التوصيات التي قدمت بهذا الشأن.

وأوضح الغانم بعد استئناف علنية الجلسة الخاصة امس الأربعاء "وفقا للمادة 69 من اللائحة الداخلية قدمت الحكومة طلبا لعرض الحالة المالية للدولة وقد وافق المجلس على طلب الحكومة".

وأضاف: "وفقا لنص المادة 150 من الدستور ناقش المجلس الحالة المالية وعرض وزير المالية والفريق الفني المساند الحالة المالية المنتهية في 31 مارس 2020 المجلس"، مشيرا إلى أن "هناك توصيات قدمت في هذا الشأن.

ثم انتقل المجلس لمناقشة المشروع بقانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2021، بموافقة 32 عضوا وعدم موافقة 19 عضوا والتي وافق عليها المجلس

مرزوق الغانم

الحساب الختامي

كما وافق المجلس على مشروع قانون باعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2018/2019، بموافقة 27 عضوا وعدم موافقة 24 عضوا.

وأوضحت بيانات الميزانية الجديدة 2020/2021 أن الإيرادات الإجمالية المقدرة تبلغ 7.5 مليارات دينار، منها 5.6 مليارات دينار إيرادات نفطية، و1.9 مليار إيرادات غير نفطية.

وقدرت المصروفات الإجمالية بمبلغ 21.555 مليار دينار منها 19.2 مليار مصروفات جارية، و2.3 مليار مصروفات رأسمالية، فيما قدرت زيادة المصروفات على الإيرادات بمبلغ 14.05 مليار دينار تغطى من المال الاحتياطي العام للدولة.

وأوضحت بيانات الحساب الختامي عن السنة المالية 2018/2019 ان المصروفات الفعلية بلغت 21.84 مليار دينار، بينما بلغت الإيرادات المحققة 20.558 مليار دينار، وبلغ العجز الفعلي في الميزانية 1.3 مليار دينار.

صالح عاشور: أكبر عجز بالميزانية منذ سبع سنوات بقيمة 14 مليار دينار بسبب انخفاض أسعار النفط وعجز الإدارة الحكومية للأزمة

جانب من جلسة مجلس الأمة

سعدون حماد

لجنة الميزانيات

وخلال مناقشة هذا البند قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد: إن هناك اتفاق مع وزارة المالية لتقديم مشروع قانون بإدراج ميزانية التسليح ضمن الميزانية العامة للدولة.

وأضاف في مداخلة له خلال الجلسة أنه قبل عشر سنوات كانت الميزانية 11،25 مليار دينار لتصبح الان 22،50 مليار وبالمقابل الخدمات تسوء لأنه لا يوجد ربط بين الميزانية والاداء، معتبرا أن هناك كثير من المؤسسات الحكومية غير منتجة.

وطالب النواب في مداخلات لهم خلال المناقشة بتعديل السياسات الحكومية المالية لإعادة الثقة للمواطنين في أداء الحكومة، مؤكدين أن الكويت تمر بمرحلة مالية حرجة.

العجز في الميزانية

وقال النواب إن العجز في الميزانية المقبلة هو أكبر عجز في العشر السنوات الماضية حيث يصل إلى أكثر من 14 مليار دينار.

ولفت النواب إلى أن الأمر خطر ومقلق بسبب عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة لتخفيف المصروفات مع زيادة الإيرادات، مشيرين إلى أن العجز المتوقع خلال خمس سنوات سيصل الى 64 مليار دينار.

وقالوا: إن هناك اختلالات في الميزانية الحالية دون تقديم علاج لها، إضافة إلى فشل الخطط الانمائية للبلد وعدم وجود جهاز تنفيذي يتابع المشاريع مطالبين بتفعيل دور المجلس الاعلى للتخطيط.

وأشاروا إلى أن من المعضلات التي تواجه الدولة خلل التركيبة السكانية وعدم تنويع مصادر الدخل والالتفات الى القطاعات التي تدر إيرادات مثل قطاع الاتصالات، مقترحين إعادة استغلال أراضي الدولة والعقارات الخالية بما يدر دخلا على الميزانية العامة، وتطوير شركه المشروعات السياحية، وتنمية الجزر لتوفير موارد جديدة.

الدعم وفقاً للشرائح

وأشار نواب إلى أهمية إعادة النظر في الدعم وفقا لشرائح بحسب دخل المواطن، وتحصيل رسوم على الطرق الجديدة والاهتمام بأملاك الدولة وتعديل القانون الخاص بها خاصة وأن هناك عقود انتهت منها سوق شرق ولا زالت تحت يد الشركات.

وانتقد نواب تضخم وترهل الجهاز الاداري للدولة بسبب التوسع في انشاء الهيئات، معتبرين ان وجود 350 عضوا في 36 مجلس إدارة امر مكلف وغير مقبول.

وأكد النواب على ضرورة اعاده النظر في سلم الرواتب والبديل الاستراتيجي ووضع آليه جديدة لتكافؤ الفرص، كما طالبوا بوضع جميع الجهات تحت الرقابة ومنها الديوان الاميري وهيئة اسواق المال ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

الفضل: الوضع المالي للدولة غير جيد في ظل غياب خطة لزيادة الإيرادات وخفض المصروفات

أحمد نبيل الفضل

أكد النائب أحمد الفضل أن الوضع المالي غير جيد والمخيف به أنه لا توجد خطة للخروج من المأزق الذي نحن فيه، سواء فيما يخص تخفيض المصروفات أو زيادات الإيرادات وتنويع مصادر الدخل.

وبين الفضل في تصريح صحفي بمجلس الأمة عقب انتهاء الجلسة الخاصة، أنه وزملاءه النواب عرضوا خلال الجلسة على الحكومة رؤيتهم حول تعظيم إيرادات الدولة وترشيد الإنفاق.

من جانب آخر، أوضح الفضل أنه اجتمع بوزير الصحة الذي أبلغه أن الأنشطة التي لم تستأنف عملها إلى الآن مثل المقاهي ومكاتب السفر وغيرها من الأنشطة من المفترض أن يعقد بشأنها غدًا اجتماع بين وزير الصحة والمسؤولين في الصحة العامة من أجل العمل على فتح المجال لهذه الأنشطة لاستئناف عملها.

وأعرب الفضل عن أمله في أن يسفر الاجتماع المقرر غدًا عن خبر مفرح لأصحاب هذه الأعمال الذين تضرروا كثيرًا بسبب استمرار تداعيات أزمة كورونا.

في موضوع آخر انتقد الفضل استمرار قرار عدم تجديد للوافدين بعد سن الـ60، مبيناً أن هذه الفئة في مراكز ممتازة والدولة لم تصرف عليهم، بل إنهم يساهمون في دعم الاقتصاد المحلي.

الدلال يستفسر من الخارجية عن آلية تقديم مساعدات للسودان

محمد الدلال

أعلن النائب محمد حسبن الدلال عن تقديمه سؤالا إلى وزير الخارجية، جاء فيه:

العمل الخيري والإنساني من أهم سمات دولة الكويت وقد أطلق على سمو أمير البلاد شفاه الله وعافاه قائد الأمور الإنسانية ودولة الكويت دولة متميزة في مجال الإنسانية عالمياً، وقد أكد العديد من قيادات الدولة اعتزازهم بالدور الخيري الشعبي الذي هو داعم للدور الإنساني الخيري عالمياً، وقد نمى إلى علمنا قيام جهات رسمية في الدولة بإيقاف حملات التبرعات الإغاثية للشعب السوداني المنكوب رغم مرور أسبوعين علي كارثة الفيضانات وتشرد عشرات الآلاف من أهالي السودان بسبب ذلك، لذا يرجى إفادتنا بالتالي:

1 – هل هناك منع أو تعطيل في وزارة الخارجية أو أي جهة أخرى للدولة قيام الجمعيات الخيرية من أقامة حملات الإغاثة للشعب السوداني الشقيق لدعم الاهالي لمواجهة كارثة الفيضانات ؟ يرجى موافاتنا بالأسباب في حال وجود المنع ومبررات الموقف؟.

–2 يرجى تزويدنا بالمخاطبات والمراسلات المتبادلة مع وزارة الشئون الاجتماعية أو أي جهة أخرى والعمل في هذا الصدد

الدمخي: جلسة طرح الثقة بوزير الداخلية تضع على عاتق النواب مسؤوليات عظيمة

عادل الدمخي

قال النائب د. عادل الدمخي: إن جلسة مناقشة طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح تضع مسؤوليات عظيمة على عاتق نواب الأمة في ظل ما شهدته الساحة من تطورات تهدف إلى خلط الأوراق والتباس الحقائق.

وأضاف الدمخي في تصريح بمجلس الأمة أمس: "لقد شهدنا خلال الفترة الأخيرة محاولات للتملص من المسؤولية في قضيتي تسريبات أمن الدولة والتنصت على المواطنين من خلال إشاعة نظرية المؤامرة والترويج لها إعلاميا"، معتبرا أن "أخطر الأمور هو أن تزيف الحقيقة وتتناقض الأقوال حولها".

وتابع: "القضية الأخطر أن تتحول المسألة من التغطية على جرائم متعلقة بالصندوق الماليزي والتنصت على حرمات الناس إلى نظرية المؤامرة للتغطية على الحقيقة"، مؤكدًا أن "هذا ليس ديدن أهل الكويت ولا المؤسسات في هذا البلد"